قولها ان اللقاء اصبح في اطار الممكن جراء بعض التنازلات في الموقف الاسرائيلي ازاء الضفة والقطاع، اكدت صحيفة هآرتس (١٩٨٦/٧/٢٧) ان بيرس لم يتجاوز خلال المحادثات اطار كامب ديفيد المضمن في الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة، ولا حدود المبادرة التي طرحها امام الجمعية العامة للامم المتحدة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥. واضافت هآرتس ان بيرس كان حريصاً على عدم الانحراف عن المواقف المقبولة من الليكود. ويشير بعض المصادر الى ان اجواء ازمة قد خيمت على المحادثات في اثناء الجولة الاولى والثانية، حيث تركزت نقاط الخلاف الاساسية على الموضوع الفلسطيني. فقد طالب الملك الحسن اسرائيل باجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية وبالاعتراف بدور المنظمة في المفاوضات المستقبلية في المنطقة. واكد، ايضاً، ان بلاده ستؤيد التسوية الشاملة فقط، وسترفض كل تسوية منفردة (تمار غولان، **معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

وتشير المعلومات الصحفية الى ان بيرس قدم الى الملك، في اثناء المحادثات وثيقتين لاعتمادهما كأساس للبيان المشترك. وتضمنت الوثيقة الاولى، الاعلان عن«عام سلام» يتم خلاله وقف الارهاب، واجراء مفاوضات دون شروط مسبقة، وكذلك الدعوة الى عقد مؤتمر دولي (ربما في المغرب) على قاعدة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨؛ وفحص امكانات التنمية في المناطق، وتمثيل فلسطيني في اطار وفد من سكان المناطق المحتلة وغيرهم بالاتفاق المتبادل (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٩).

لكن الملك رفض هذه المقترحات، اذ كان يتوقع تقديم مقترحات جديدة اكثر. وارسل الملك في اثرها رسولاً الى بيرس طلب منه تحديد موعد مغادرته لكي يكون في وداعه. وفهم بيرس الاشارة، وبدأ يعد وثيقة اخرى لانقاذ المحادثات. وعرفت الوثيقة الثانية بوثيقة البنود العشرة (**المصدر نفسه**). واهم بنود هذه الوثيقة ما يلي: تعهد بعدم احلال القانون الاسرائيلي في المناطق خلال فترة المفاوضات؛ واستعداد للالتقاء بممثلين «معتمدين» من الفلسطينيين، يبغون السلام ويرفضون الارهاب؛ وحسم موضوع السيادة خلال المفاوضات؛ والتوصل الى حل يأخذ في عين الاعتبار طموحات الفلسطينيين؛ واحتياجات اسرائيل الامنية. وتضمنت الوثيقة، ايضاً، بنداً مأخوذاً من اتفاقيتي كامب ديفيد، وجاء فيه ان اسرائيل تدرك وجوب حل القضية الفلسطينية بكل جوانبها؛ وبنداً آخر من مشروع فاس، جاء فيه ان اسرائيل ستحترم حرية العبادة للاديان كافة، وتسمح وتضمن المرور الحر الى الاماكن المقدسة. والى ذلك كله، اضاف بيرس، ولكن شفهياً، ان سياسة كبح الاستيطان ستستمر. (**المصدر نفسه**، ٢٧ و ١٩٨٦/٧/٢٩).

وفي هذا الصدد يشير الصحفي ارنون يافيه (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٧/٢٥) الى ان الملك قد تلقى من بيرس ثلاث لاءات، هي: لا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني؛ ولا للانسحاب من كل الاراضي المحتلة؛ ولا للانسحاب من القدس العربية. واثر ذلك، توترت اجواء المحادثات، وخاصة عندما اتضح للوفد المغربي ان بيرس لا يحمل معه اية افكار جديدة لبدء عملية السلام، حسبما وعد الاسرائيليون، المستشار جديرة. بيد ان بيرس لم يرغب في مغادرة المغرب دون اصدار بيان مشترك، وكأنما جاء الى ايفران من اجل هذا البيان أساساً. وبالفعل، فقد خصص معظم وقت الاجتماعات اللاحقة لوضع صيغة البيان المشترك (**المصدر نفسه**).

وفي هذا الصدد، يشير مراسل صحيفة دافار (١٩٨٦/٧/٢٤) الى انه لولا تدخل «صديق مشترك» للطرفين، لما امكن التغلب على الازمة. وتضاربت المعلومات بشأن هوية «الصديق المشترك». فبينما اكدت، مراسلة معاريف، تمار غولان، نقلاً عن مصادر موثوقة، ان واشنطن مارست ضغوطاً على الطرفين للتوصل الى صيغة ما تتيح اجمال المحادثات واصدار بيان مشترك «لانه، لا يجوز، لا لاسرائيل ولا للمغرب، السماح بالفشل» (**معاريف**،